Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

الوفـــد الدائـــم لدولـة قطـــر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيـــــف

2020/0063531/5

Ref: الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), and with reference to the latter's note dated 5/10/2020, asking Governments to provide contributions concerning promising/good human rights practices in response to COVID-19 and the recovery, pursuant to the HRC PRST 43/1.

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith the above-mentioned requested information as received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest considerations.

Geneva, 14th October 2020

OHCHR
CH- 1211 Geneva 10
Fax: 022 917 9006
Email: registry@ohchr.org/cmassey@ohchr.org

E.E. 201535

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 90 00/022 917 9664 • FAX: +41 22 917 9008
E-MAIL: registry@ohchr.org, / cc : cmassey @ohchr.org

REFERENCE: OHCHR/TESRPRD/DESIB

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights presents its compliments to all Permanent and Observer Missions to the United Nations Office at Geneva, and has the honour to refer to the attached Statement by the President of the Human Rights Council on the human rights implications of the COVID-19 pandemic (PRST 43/1) made on 29 May 2020.

At the outset, the Office would like to express appreciation for all contributions received in response to the note verbale dated 14 August ahead of the Council's enhanced interactive dialogue on the human rights implications of the COVID-19 pandemic, which was organised pursuant to the aforementioned statement on 14 September.

The Statement also "[r]equests the United Nations High Commissioner for Human Rights to prepare a report on the impact of the COVID-19 pandemic on the enjoyment of human rights around the world, including good practices and areas of concern, and to present the report to the Human Rights Council at its forty-sixth session." (para.4)

Pursuant to PRST 43/1, and guided by its preamble, the forthcoming report of the United Nations High Commissioner will also include good practices by States and other actors to mitigate the human rights impact of the pandemic, particularly on persons in vulnerable and marginalised situations. These include health-care workers, the majority of whom are women, and other essential workers, older persons, migrants, refugees, internally displaced persons, persons with disabilities, persons belonging to minorities, indigenous peoples, persons deprived of their liberty, homeless persons and persons living in poverty.

The Office of the High Commissioner for Human Rights would appreciate receiving contributions concerning promising/good human rights practices in response to COVID-19 and the recovery and welcomes in particular examples that have the potential to be successfully adapted and replicated in other contexts. To the extent possible, the examples should demonstrate likely or actual results in achieving a sustainable impact in promoting and protecting human rights, including through the adoption of innovative approaches.

With a view of helping the Member States in preparing their contributions, the Office considers good human rights practices as:

"Effective actions (or sets of actions) which are in compliance with international law, including international human rights norms and standards, contribute to the enjoyment of human rights, demonstrate sustainable results through quantitative

and/or qualitative evidence of positive impact, and have the potential to be successfully adapted and replicated in other contexts."

Please limit submissions to five pages and indicate whether the information provided can be made available on the OHCHR website. All submission can be sent at United Nations Office at Geneva, CH 1211 Geneva 10; fax. +41 22 917 90 08, or electronically at registry@ohchr.org by 27 October 2020.

Please do not hesitate to contact Ms. Chitralekha Massey at cmassey@ohchr.org for further information or clarification.

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights avails itself of this opportunity to renew the assurances of its highest consideration to all Permanent and Observers Missions to the United Nations Office at Geneva.

Geneva, 5 October 2020

تقرير حول الإجراءات الاحترازية التي تتخذها دولة قطر للحد من تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)

إدارة حقوق الإنسان

المقدمة:

حرصت دولة قطر على الالتزام بأعلى المعايير الدولية في تعزيز وحماية حقوق المواطنين والمقيمين في ظل الظروف الراهنة للأزمة الصحية العالمية المتمثلة بتفشي وباء (كوفيد-19)، حيث تكفل الدولة وفقاً لدستورها[1] وتشريعاتها المحلية الحق في الصحة بالإضافة إلى تبنيها للاستراتيجية الوطنية للصحة 2018-2022 والتي تحدد أولويات الدولة في حماية صحة أفرادها والمقيمين على أرضها، كما أن دولة قطر قد صادقت على عدد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي نصت على الحق في الصحة صراحة أو ضمناً ولعل أهمها: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يحدد العهد الخطوات التي يجب أن تتخذها الدول من أجل التحقيق الكامل للحق في الصحة بما في ذلك الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى ومعالجتها ومكافحتها، وضمان تأمين الخدمات الطبية، إضافة إلى اتفاقية حقوق الطفل، حيث تقر المادتان 23 و 24 بحق جميع الأطفال في الصحة في كافة الظروف وتعرض عدد من الخطوات الواجب اتباعها لإعمال هذا الحق. وفي السياق الإقليمي فقد صادقت الدولة على الميثاق العربي لحقوق الانسان، والذي يقر في مادته رقم 39 بحق الجميع في الصحة بما في ذلك العمل على مكافحة الأمراض وقائياً وعلاجياً بما يكفل خفض الوفيات.

ويشمل التقرير المحاور التالية:

أولاً: دولة قطر في المؤشرات الدولية في مقاييس الرعاية الصحية العالمية.

ثانياً: الإشادات الدولية بجهود دولة قطر في مكافحة فايروس كورونا المستجد (كوفيد-19)

ثالثاً: أنماط تفشي الوباء في دولة قطر.

رابعاً: جهود دولة قطر للحد من تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19).

- على المستوى العام.
- على مستوى المنطقة الصناعية.

خامساً: جهود الدولة في معالجة الآثار المترتبة على جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

سادساً: مساهمة دولة قطر في الجهود الدولية لمكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

[1] تنص المادة (23) من الدستور القطري على أن الدولة تعنى "بالصحة العامة، وتوفر وسائل الوقاية والعلاج الطبي بالداخل من الأمراض والأوبئة وفقاً للقانون"

أولاً: دولة قطر في المؤشرات الدولية في مقاييس الرعاية الصحية العالمية:

- تحتل دولة قطر المرتبة الأولى في عدد الأطباء للفرد مع وجود 77,4 طبيب لكل 10,000 شخص ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية فإن دولة قطر تمتلك أكبر عدد من الأطباء للفرد الواحد في العالم.
- تحتل دولة قطر المرتبة الرابعة على صعيد الرضا عن الرعاية الصحية وفقاً لمعهد ليجاتم فقد استثمرت دولة قطر في البنية التحتية الصحية بشكل كبير.
- تحتل دولة قطر المرتبة الخامسة على صعيد الصحة كما أدرج مؤشر ليجاتم للازدهار لعام 2019 واحتلت دولة قطر بين المراتب الخمس الأولى عالمياً، خطت دولة قطر خطوات كبيرة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي على صعيد الأدوية والمستلزمات الطبية.

ثانياً: الأشادات الدولية بجهود دولة قطر للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19):

- منظمة الصحة العالمية: قدمت المنظمة التهنئة لدولة قطر على الجهود التي تبذلها لاحتواء وباء كورونا وعلى الجهود المبذولة لتطبيق نهج شامل في السيطرة عليه، من خلال تغريده للمدير العام للمنظمة على موقع التواصل الاجتماعي "تويتـر".
- منظمة العمل الدولية: تعكس التصريحات والتقارير المختلفة الصادرة عن منظمة العمل الدولية تجاه جائحة كورونا المستجد/ كوفيد19 موقف المنظمة الداعم لجميع الدول الأعضاء، ولدولة قطر بشكل خاص من خلال مكتب المنظمة في الدوحة الذي يعمل بتعاون وثيق مع وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية لدعم جهود الدولة في مكافحة الوباء والحد من آثاره.
- تقدم مسؤولي عدد من المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة في مناسبات مختلفة بعبارات التقدير والإشـادة على الجهود التي تبذلها دولة قطر في مكافحة تفشي الفيروس، ونشير في هذا الصدد إلى حرص كل من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر على التواصل هاتفياً مع سعادة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية لمناقشة مواضيع ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بجائحة فيروس كورونا المستجد.
- تقدم الأمين العام الجديد للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)، السيد/ Jagannath Chapagain خلال المحادثة الهاتفيـة التي أجراها مع سعادة مندوب دولة قطر لدى مكاتب الأمم المتحد في جنيف عن خالص تقديره للجهود الاستثنائية التي يتم بذلها في مجال تعبئة الآلاف من المتطوعين لاحتواء فيروس كوفيد-19 في دولة قطر، وللدور الهام الذي تقوم به الدولة كقائد للعمل الإنساني في مجال الاستجابة للطوارئ الصحية العالمية على المستويين المحلي والدولي، معربا عن تقديره للتعاون القائم ما بين وزارة الصحة العامة وشعبة الشؤون الطبية في جمعية الهلال الأحمر القطري منذ بداية هذا الوضع الصحي الطارئ فضلاً عن أعمال الهلال الأحمر القطري تحت مظلة اللجنة العليا لإدارة الأزمات.

- أشـاد السيد/George Okoth-Obbo، مساعد الأمين العام، وسكرتير ورئيس أمانة الفريق الرفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنزوح الداخلي خلال تواصله مع سعادة مندوب دولة قطر لدى مكاتب الأمم المتحد في جنيف بالجهود التي تبذلها دولة قطر في مواجهة واحتواء تفشي وباء فيروس كورونا المستجد.
- أثنى مسؤولو برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (UNAIDS) من خلال تواصلهم مع وفد دول قطر الدائم في جنيف على جهود دولة قطر في مكافحة هذا وباء كوفيد-19 على المستوى الوطني.
- أشـادت منظمة "أطبـاء بلا حدود" في خطاب موجه إلى سعادة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بالجهود التي تقوم بها دولة قطر، وخاصة الخطوط الجوية القطرية فيما يخص الرحلات الجوية المستأجرة وتوفير العبور عبر مدينة الدوحة إلى العديد من الوجهات التي تتركز بها استجابة المنظمة لفيروس (كوفيد-19).

ثالثاً: أنماط تفشي الوباء في دولة قطر:

بالإمكان تحديد أنماط سلاسل تفشي انتشار الفيروس والمتمثلة بنمطين رئيسيين حتى الآن (يمكن لهذه الأنماط أن تتغير بحسب ما يتم اكتشافه من حالات):

- النمط الأول: سلسلة الانتقال بين الوافدين (الإصابات المجتمعية) والتي كان تركيزها في المنطقة التي تم إغلاقها من شارع 1 إلى شارع 32 في المنطقة الصناعية.
- النمط الثاني: سلسلة الانتقال الثانية لمواطنين قادمين من بعض الدول الموبوءة(الإصابات غير المجتمعية).

رابعاً: جهود دولة قطر للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19):

أ. على المستوى العام:

قامت الدولة بالعديد من الجهود العاجلة بقيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد "حفظه الله" لاحتواء فيروس كورونا والسيطرة عليه لضمان صحة وسلامة جميع الموطنين والمقيمين دون تمييز، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. تفعيل اللجنة العليا لإدارة الأزمات برئاسة معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وعضوية الوزراء وكبار المسؤولين بالدولة بهدف تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين والمقيمين وفي مقدمتها تقديم الأمن والحماية لهم من وباء كورونا.
2. إصدار عدد من القرارات والبيانات الصحفية حول آخر القرارات والتعليمات الضرورية للحماية من الفيروس والحد من انتشاره.

3. اتخاذ عدد من الإجراءات الاحترازية لمنع تفشي الوباء منها؛ تعليق الرحلات الجوية، وإلغاء الفعاليات، ومنع التجمعات، بما فيها التجمع في المساجد والمراكز الدينية.
4. تفعيل نظام التعليم عن بعد للمدارس والجامعات الحكومية والخاصة وكذلك تفعيل نظام العمل عن بعد للموظفين فوق سن ال٥٥ والنساء الحوامل والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة مثل السكري وأمراض القلب والكلى والضغط.
5. اتخاذ تدابير عاجلة لتخفيف تداعيات الوباء على الصعيد الاقتصادي.
6. وضع خطة الطوارئ لوزارة الصحة العامة والتي تضمن استعداد الدولة لمواجهة الفيروس.
7. تعيين عدد من المراكز الصحية لغرض إجراء اختبار COVID19 بالمجان للمواطنين والمقيمين منهم فئة العمال.
8. توفير الأجهزة الحرارية لكافة مؤسسات الدولة ونقاط التجمعات الضرورية.
9. فتح باب التطوع لدى عدد من الجهات مثل وزارة الصحة وقطر الخيرية والهلال الأحمر القطري مما يقارب 35 ألف متطوع.
10. تم إغلاق محلات بيع التجزئة وفروع البنوك في المجمعات التجارية ومراكز التسوق باستثناء محلات البيع الغذائية والصيدليات، كما تم إغلاق الصالونات الرجالية والنسائية وإيقاف الخدمات المنزلية التي تقدمها هذه الصالونات.
11. تم إيقاف أنشطة الأندية الصحية في الفنادق والدولة بناءً على توجيهات وزارة التجارة والصناعة.
12. إنشاء مرفقين طبيين مؤقتين من قبل وزارة الصحة العامة بالتعاون مع القوات المسلحة القطرية لتقديم الرعاية الصحية لحالات الإصابة الخفيفة بفيروس كورونا كوفيد-19 للعمال والحرفيين ممن تم تصنيفهم بحالات خفيفة، وتبلغ الطاقة الاستيعابية لهذين المرفقين أربعة آلاف وستمائة وخمسة وأربعين سريراً، حيث يتم توفير رعاية طبية وتمريضية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع بالإضافة إلى خدمات الصيدلية، ومرافق إقامة مريحة وتغذية صحية مناسبة وخدمات الأمن وإدارة النفايات بالإضافة إلى اتصال جميع هذه المرافق بخدمات الانترنت بشكل مجاني.
13. جاري العمل حالياً على تجهيز مرافق ميدانية طبية أخرى في مناطق مختلفة بالدولة بهدف توفير الخدمات الطبية والتمريضية للحالات الخفيفة إلى المتوسطة لتصل الطاقة الاستيعابية إلى ثمانية عشر ألف سرير خلال الأسابيع المقبلة وذلك كإجراء استباقي.
14. ستوقع وزارة التجارة والصناعة عقوداً مع 14 شركة لرفع المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية والاستهلاكية.
15. دعت وزارة الخارجية المواطنين وأبناء القطريات وأزواج القطريين والقطريات في الخارج لتسجيل بياناتهم عبر تطبيق الخارجية وموقع الوزارة، وذلك للتواصل معهم في حالات الطوارئ.

16. أصدر مصرف قطر المركزي تعميماً للبنوك والمصارف العاملة بالدولة بشأن تأجيل أقساط القروض المستحقة والفوائد أو العوائد المترتبة عليها، لمن يرغب من القطاعات المتضررة التي شملتها قرارات اللجنة العليا لإدارة الازمات، وذلك لمدة ستة شهور اعتباراً من تاريخ 16 مارس 2020.

17. أصدر حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد عفواً عن عدد من السجناء وذلك مراعاة للظروف الصحية والإنسانية في ظل الأوضاع الراهنة التي تشهدها دولة قطر بسبب وباء فايروس كورونا(كوفيد-19).

18. تم تخصيص علبتين من الكمامات لكل بطاقة تموينية، بالإضافة إلى تخصيص خمس عبوات معقم يد لكل بطاقة تموينية.

19. افتتاح مستشفى مسيعيد والذي تم تخصيصه لاستقبال المرضى المصابين بفايروس كورونا (كوفيد-19).

ب. <u>على مستوى العمالة الوافدة:</u>

حرصاً من دولة قطر على تطبيق اشتراطات السلامة والصحة المهنية داخل أماكن العمل وسكن العمال والمتضمن عدة مواد قانونية تلزم أصحاب المؤسسات والمنشآت بتنفيذ هذه الاشتراطات ومعاقبة المخالف منها، بالإضافة إلى دعم واستكمال الجهود والإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدولة للوقاية والحد من انتشار (كوفيد-19) قامت الدولة بما يلي:

<u>أولاً: في مجال التوعية بالإجراءات والجهود التي تقوم بها دولة قطر في حماية العمالة الوافدة من فايروس كورونا:</u>

1. القيام بحملات تفتيشية والتواصل المستمرين مع الشركات وأصحاب العمل للتأكد من التزامها بمعايير الصحة والسلامة المهنية بمكان العمل والتأكد من التزام أصحاب العمل بدفع أجور العاملين لديهم.
2. إرسال رسائل نصية تحتوي على نصائح للوقاية من فيروس كورونا لجميع المنشآت بالدولة والجاليات والافراد بشكل مستمر.

- تشكيل فريق عمل للتوعية والإرشاد للعمال بالتعاون مع وزارة الداخلية ووزارة الصحة و جمعية قطر الخيرية تم من خلاله توزيع 30 ألف منشور حول أساليب الوقاية من فيروس كورونا بعدة لغات (اوردو – هندي – ملباري – نيبالي) بالإضافة الى توزيع 30الف حقيبة تحتوي على أدوات تعقيم.

- تشكيل فريق عمل للتعاون مع وزارة الداخلية في مركز القيادة الوطني للرد على الاستفسارات والشكاوى.

3. القيام بحملة تعقيم وتفتيش في 232 مسكن للعمال في مختلف مناطق الدولة لتوعيتهم بالتعاون مع شركة مختصة للتنظيفات والضيافة وبشكل مستمر.
4. إنتاج أفلام توعوية حول أساليب الوقاية للعمالة من فيروس كورونا باللغات المعتمدة للعمال.

5. اصدار نشرة توعوية للعمال عن الصحة والعمل تتضمن المعلومات الأساسية للعمال في ظل الظروف الراهنة ونشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي للوزارة.
6. التعاون مع وزارة المواصلات، والاتصالات من خلال برنامج التواصل الأفضل لإرسال رسائل توعية للعمال بالإجراءات الاحترازية للوقاية من الإصابة بالمرض.

ثانياً: في مجال التوعية بالإجراءات التي يجب على الشركات اتخاذها لحماية العمال والتخفيف من انتشار فيروس كورونا في مكان العمل:

1. رفع وعي العمال بالإجراءات التي يتم تبنيها على مستوى المؤسسة والحكومة.
2. ابراز أهمية قيام صاحب العمل بقياس درجة الحرارة بانتظام ومراقبة أعراض الجهاز التنفسي والإبلاغ عنها.
3. ابراز أهمية مراعاة النظافة الشخصية الجيدة بتذكيرهم بغسل أيديهم بانتظام، وتغطية الفم بالذراع في حالة السعال أو العطس وتجنب لمس وجوههم.
4. العمل مع ممثلين العمال/ مسؤولي رعاية العمال الذين يمكنهم التواصل بلغات العمال. تشجع العمال على تبادل المعلومات ووجهات النظر وطرح الأسئلة والتحقق من المعلومات.
5. زيادة التنظيف الروتيني والصرف الصحي للمناطق ذات الاتصال البشري العالي في مواقع العمل والإقامة والحافلات والحمامات والمطابخ والمقاصف.
6. حصر التجمع الاجتماعي بالحد الأدنى الضروري.
7. تخفيض ساعات العمل إلى 6 ساعات لعمال الإنشاءات حتى إشعار آخر.
8. الدخول والخروج المتدرج للعمال لمكان العمل.
9. قصر استخدام المساحات المشتركة (مثل أماكن تناول الطعام المشتركة وغرف تغيير الملابس) على عدد محدود من العمال في نفس الوقت بما يتفق مع المسافة الامنة التي أعلنتها وزارة الصحة العامة.
10. العمل بقدر الإمكان على تخفيض الكثافة السكانية في مساكن العمل على ان لا يزيد عدد العمال عن أربعة في الغرفة الواحدة.
11. حظر جميع الاجتماعات الشخصية التي ليست ضرورية وتحد من الحركة الداخلية، قدر الإمكان.
12. التأكيد على دور مسؤول السلامة والصحة المهنية والإدارة للإشراف على العمال في أماكن العمل والتأكد من تطبيق إجراءات الوقاية.
13. عزل أي عامل تكون حرارة مرتفعة والابلاغ عن طريق الخط الساخن لوزارة الصحة العامة على ال رقم 16000.
14. الاستفادة من العيادات المتوفرة في بالشركات للقيام بإجراءات الفحص ومتابعة الحالة الصحية للعمال.

15. توفير تدابير وقائية إضافية للعمال الأكثر عرضة للإصابة، مثل المصابين بأمراض مزمنة (السكري، وأمراض القلب والجهاز التنفسي).

16. تحديد الحد الأقصى لعدد العاملين والمستخدمين في الحافلات بما لا يتجاوز 50٪ من عدد الكراسي في الحافلة.

17. التأكد من استخدام الأقنعة وتوفر مطهرات اليد في مكان العمل.

18. التأكيد على عدم التجمع داخل مكان العمل وترك المسافة الأمنة بين العامل طوال الوقت اثناء أداء العمل.

19. عدم اغفال مخاطر السلامة والصحة الأخرى في مكان العمل.

ثالثاً: في مجال المراقبة والعقوبات:

1. تقوم إدارة تفتيش العمل بإجراء حملات تفتيشية مكثفة، لمراقبة امتثال أصحاب لأحكام قانون العمل رقم 14 لسنة 2004 والقرارات الوزارية المنفذة له، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية في حالة المخالفة وفق الإجراءات المتبعة.
2. في حالة عدم الإبلاغ عن الحالات المشتبه فيها أو المؤكدة لعدوى COVID-19، يخضع صاحب العمل للعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم 9 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 17 لعام 1990 بشأن الوقاية من الأمراض المعدية.

رابعاً: في مجال تقديم الرعاية الصحية:

1. توعية العمال بأعراض ومسببات الوباء إذ يتعين عليهم عزل أنفسهم والاتصال بالخط الساخن الخاص بكوفيد 19 في قطر 16000. في الحالات التالية:
   - ظهور أي من أعراض كوفيد 19، مثل السّعال أو الحمى أو الصعوبة في التّنفس.
   - اتصالهم مع أي شخص ثبتت إصابته بكوفيد 19 حتى لو لم تظهر على هذا الشخص أي أعراض للمرض وقت الاتصال.
   - عودتهم مؤخراً من بلد ينتشر فيه المرض على نطاق واسع.
2. في حالة الطوارئ، على العامل طلب سيارة إسعاف من خلال الاتصال بالرقم 999.
3. لا تعتبر البطاقة الصحية و/أو بطاقة الإقامة ضروريّة للخضوع للاختبار و/أو تلقّي العلاج خلال الأزمة الحالية، وتقوم الحكومة بتوفير هذه الخدمات بشكلٍ مجاني.

4. يمكن للجهات المختصة بالدولة أن تعزل أحد العمّال، في انتظار نتائج الاختبار، في حال الشكّ بإصابته بكوفيد 19 (في حال ظهور أي من الأعراض أو في حال الاتّصال مع أي شخص تبيّن أنّه مصاب بكوفيد 19).
5. سيتمّ حجر العمّال الذين تبيّن الاختبارات إصابتهم بكوفيد 19 في مراكز في منطقة مكينس وستوفَّر لهم الرعاية الطبية الضرورية والغذاء والسكن بشكلٍ مجّاني.
6. يتولّى فريق طبي متخصّص تابع لوزارة الصّحة العامة يعمل تحت إشراف اللّجنة العليا لإدارة الأزمات مسؤولية ترتيب علاج العمّال في العزل والحجر الصحي. لا يتحمّل صاحب العمل مسؤوليّة ترتيب مسألة عزل أو حجر العمّال.
7. سوف يتلقى جميع العمّال العلاج اللّازم بشكلٍ مجّاني بغضّ النظر عن وضعهم.

- تخصيص مستشفى رأس لفان الذي تم افتتاحه مؤخراً للعمالة نظراً لقربه من مناطق عملهم وسكنهم، حيث يشكل المستشفى واحد من أصل ثلاث مستشفيات كبيرة تم تخصيصيها للعمالة الوافدة.

<u>خامساً: في مجال تنظيم العلاقة التعاقدية خلال الازمة الحالية:</u>

1. سيتلقّى جميع العمّال المعزولين أو المحجورين أو الذين يتلقون العلاج أجرهم الأساسي وبدلاتهم بغضّ النظر عمّا إذا كان يحقّ لهم الحصول على إجازة مرضية.
2. لأصحاب العمل الحقّ في إنهاء عقود العمل. ولكن يجب أن يتمّ ذلك بالامتثال الكامل لأحكام قانون العمل وبنود العقد بما في ذلك فترة الإخطار ودفع جميع المستحقّات العالقة وثمن تذكرة العودة إلى البلد الأصلي.
3. ضرورة تعاون الجميع خلال هذه الفترة للحدّ من الأضرار وذلك لمصلحة الطرفين آخذين بعين الاعتبار استمرار الأعمال التجارية والتوظيف على المدى الطويل. لذلك، يمكن لأصحاب العمل والعمّال أن يتفقوا بشكل متبادل على أن يأخذ العمّال إجازة غير مدفوعة الأجر أو إجازتهم السنوية في حال توقّف العمل ولم يطلب من العامل القيام بأيّ عمل. لكن يتوجّب على أصحاب العمل أن يواصلوا تقديم جميع المزايا الأخرى، بما في ذلك السكن والغذاء.
4. على صاحب العمل والعامل مناقشة ظروف العمل والمزايا ويحقّ للعامل أن يرفض أي تعديل للعقد في حال إنهاء العقد، يجب أن يتم ذلك بالامتثال الكامل لأحكام قانون العمل وبنود العقد بما في ذلك فترة الإخطار ودفع جميع المستحقّات العالقة.

سادساً: في مجال تقديم الدعم والمساندة:

1. تم تخصيص مبلغ 3 ملايين ريال ضمن حزمة الدعم للقطاع الخاص لمنح قروض ميسرة وبدون رسوم للشركات المتعثرة لدعم رواتب العمال.
2. توفير خدمة الخط الساخن على مدار 24 ساعة لاستقبال الشكاوى والملاحظات من قبل أصحاب العمل على الرقم 40280660 والعمالة على الرقم 40280661 .
3. توفير خدمة الرسائل النصية sms على الرقم 92727 (ادخال رقم 5 ثم رقم البطاقة الشخصية أورقم التأشيرة).
4. التواصل عبر البريد الالكتروني للوزارة: info@adlsa.gov.qa.
5. تعيين فيرق متخصص من وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية يعمل خلال 24 ساعة على تلقي الاتصالات والرسائل وباللغات التالية (عربي-انجليزي-هندي-اوردو-فلبيني-نيبالي-مليالم-تاميل-فرنسي-سنهالي).
6. التواصل المستمر مع الملحقين العماليين والجاليات العمالية بالدولة لتبادل المعلومات والتعاون والتنسيق لتقديم الدعم والمساندة للعمالة الوافدة بالدولة.

سابعاً: المنطقة الصناعية:

حرصت دولة قطر على سلامة كافة المواطنين والمقيمين على أراضيها دون تمييز، وعليه فقد تم إغلاق جزء من المنطقة الصناعية يبدأ من الشارع رقم 1 إلى الشارع رقم 32 كإجراء احترازي، لمدة أسبوعين قابلة للتجديد، ابتداء من 17 مارس 2020، بعد اكتشاف عدد من الحالات في هذه المنطقة، وجاء هذا القرار لسلامة سكان المنطقة عن طريق إجراءات الفحص الطبي المستمر، ووقاية المناطق الأخرى من انتشار الفيروس على مستوى أكبر. وفي هذا الصدد تم اتخاذ عدد من الإجراءات نذكر منها التالي:

1. إنشاء مدن عمالية بالمنطقة الصناعية والمناطق المجاورة لها وفق مواصفات واشتراطات الصحة والسلامة المهنية.
2. عملت وزارة الصحة العامة على إنشاء وحدات متنقلة للفحص، بالإضافة إلى توفير عدد من سيارات الإسعاف والتي تجول المنطقة للفحص العشوائي، ونقل من يشتبه بإصابتهم إلى الجهات الصحية لتلقي العناية اللازمة.
3. ضمنت الدولة توفير ودخول المواد الغذائية والطبية لسكان المنطقة الصناعية بالتنسيق مع الجهات المعنية، حيث يتم توفير ما يقارب الألف مركبة لنقل المواد الأساسية بشكل يومي.
4. تستمر الدولة بالتنسيق مع الشركات المعنية لتوفير الاحتياجات اليومية للعاملين بالتنسيق ما بين وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية وقطر الخيرية، لتوفير المزيد من الدعم كتوزيع الكمامات والمعقمات وغيرها.
5. استمرار صرف رواتب سكان المنطقة وتوفير جميع متطلباتهم من تحويلات مالية لذويهم بدولة المنشأ والتواصل معهم.

6. تخصيص عدد من المراكز الصحية في المنطقة الصناعية لرعاية العمال، تقوم بتوفير الرعاية الطبية على مدار الساعة.
7. التعاون مع عدد من العيادات الخاصة لتقديم الرعاية الصحية الأولية للحالات الطفيفة في المنطقة الصناعية تحت إشراف وزارة الصحة العامة، وبالتعاون مع الهلال الأحمر القطري.
8. وفرت الدولة عدد 1692 منشأة خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتلبية الاحتياجات الرقمية لأكثر من 1.5 مليون عامل في دولة قطر، وتحتوي كل منشأة على 10 أجهزة كمبيوتر متصلة بالإنترنت من خلال مودم WIFI. كما تم توفير عدد 486 منشأة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة الصناعية.
9. إنشاء فرق الدعم لتقديم برامج لتوعية العمال بتدابير الوقاية الأساسية من الفايروس. يتم توزيع النشرات الإعلامية المطبوعة والمرئية والمسموعة بلغات مختلفة: الإنجليزية، العربية، الأردية، التغالوغ، الهندية، المالايالامية، والسنهالية، والنيبالية بانتظام تحتوي على معلومات للوقاية من المرض. كما تم تخصيص صفحة على موقع حكومي لذات الغرض.
10. إنشاء خط ساخن للرد على جميع الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بالفيروس بعدد من اللغات.
11. انشاء إذاعات محلية بعدد من اللغات الآسيوية منها الأردو والفلبينية والبنغالية تشرف عليها وزارة الثقافة والرياضة للتوعية بهذا المرض.
12. أصدر مصرف قطر المركزي: تعميماً للبنوك والمصارف العاملة بالدولة ولمحال الصرافة بشأن تسهيل إجراءات التحويلات المالية الإلكترونية للخارج وتقديم الخدمات الإلكترونية لفئة العمال.
13. نسق مكتب الاتصال الحكومي مع شركة واتس اب لتدشين قناة خاصة لتلقي استفسارات العمالة الوافدة وبث الرسائل التوعوية والاجابة على استفساراتهم وتم تحديث فريق من المترجمين لبث هذه الرسائل بعدة لغات، وذلك أسوة بحسابات الوتس أب الرسمية التي أنشأتها منظمة الصحة العالمية والمنظمات الأخرى حيث تم تبادل أكثر من مليون رسالة نصية عبر التطبيق حول الفايروس نظراً لتوافر الخدمة على مدار 24 ساعة وبـ6 لغات.
14. يتم التنسيق مع الملاحق العمالية في السفارات المعنية، حيث تم عقد مائدة مستديرة مع سفارات الدول المصدرة للعمالة ووزارة الداخلية بهدف التعاون في الحد من انتشار الوباء.
15. عقد اجتماعات دورية ما بين وزارة الخارجية والسفراء المعتمدين لدى الدولة لمتابعة أوضاع جالياتهم.
16. إعلان اللجنة العليا لإدارة الأزمات عن العمل على خطة الافتتاح التدريجي للمنطقة الصناعية.
17. في 23أبريل 2020 تم الافتتاح الجزئي للمنطقة الصناعية والذي يشمل شارع الوكالات بالإضافة إلى شارع 1 وشارع 2.

ثامناً: العمالة المنزلية

تتولى وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية جملة من الإجراءات لضمان حقوق العمالة المنزلية وعدم انتهكاها وهي كالتالي:

1. متابعة مكاتب استقدام العمال والمستخدمين في المنازل من الخارج والتفتيش عليها بصفة دورية ومفاجئة لمراقبة إجراءات استقدام المستخدمين في المنازل والتحقق من ظروف سكنهم، ضمانا لعدم استغلالهم وحفاظا على حقوقهم.
2. يتم توجيه الانذارات للمكاتب بناءً على التجاوزات المرصودة من قبل المفتشين فيما يتعلق بظروف استقدام المستخدمين من الخارج سواءً كانت عدم توفير المكان المناسب لسكنهم.
3. عدم تحرير عقد الاستخدام وفقا للنموذج الذي أعدته الوزارة أو عدم التصديق عليه، أو تحصيل أي مبالغ مالية من المستخدم بصفة أتعاب أو مصاريف استقدام أو غير ذلك من التكاليف، أو تخلف المكتب في الحضور لدى الوزارة لحل الشكاوى المقدمة من المستخدمين، أو غيرها من المخالفات، وفي حال عدم تدارك المخالفة يتولى مفتشو الوزارة تحرير محضر مخالفة ورفعه إلى الإدارة المختصة التي تقترح العقوبات التي يتم توقيعها على المكاتب المخالفة والتي تصل إلى سحب الترخيص بقرار من الوزير.
4. أنشأت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية قسم لتلقي شكاوى العمالة المنزلية وتسويتها، وتستقبل الإدارة المختصة الشكاوى مباشرة من عمال المنازل عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي أو من خلال تطبيق "آمرني" على الموقع الالكتروني للوزارة (فضلا عن إمكانية تقديم الشكوى بمكتب منظمة العمل الدولية بالدوحة وفقا للبروتوكول المبرم مع الوزارة)، ويتم تسجيل الشكوى في نفس اليوم وتحديد موعد مع صاحب العمل في اليوم التالي لمحاولة تسوية النزاع وديا، وإذا لم يتوصل الطرفان إلى تسوية تحال الشكوى إلى الجان فض المنازعات العمالية.
5. عقدت الوزارة في بداية شهر أبريل الجاري بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية اجتماعا هاما مع المنظمات والاتحادات الدولية للعمال تناول التدابير والخطوات التي اتخذتها دولة قطر لوقاية وحماية العمال من جهة وتقديم الدعم لأصحاب العمل للتخفيفي من آثار هذه الجائحة على سوق العمل والاستمرار في دفع أجور العمال خلال الأزمة.

خامساً: جهود الدولة في معالجة الآثار المترتبة على جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

أ- على المستوى الاقتصادي:

قامت الدولة بالعديد من الجهود العاجلة بقيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد "حفظه الله" ووجه سموه بالشروع في حزمة من القرارات المتعلقة بالقطاع الاقتصادي والمالي وهي كالتالي:

1. التوجيه بدعم وتقديم محفزات مالية واقتصادية بمبلغ 75 مليار ريال قطري للقطاع الخاص.
2. قيام المصرف المركزي بوضع الآلية المناسبة لتشجيع البنوك على تأجيل أقساط القروض والتزامات القطاع الخاص مع فترة سماح لمدة ستة أشهر.
3. توجيه بنك قطر للتنمية بتأجيل الأقساط لجميع المقترضين لمدة ستة أشهر.
4. توجيه الصناديق الحكومية لزيادة استثمارها في البورصة بمبلغ 10 مليار ريال قطري.
5. قيام المصرف المركزي بتوفير سيولة إضافية للبنوك العاملة في الدولة.
6. إعفاء السلع الغذائية والطبية من الرسوم الجمركية لمدة ستة أشهر، على أن ينعكس ذلك على سعر البيع للمستهلك.
7. اعفاء عدة قطاعات من رسوم الكهرباء والماء لستة أشهر.
8. الإعفاء من الإيجارات للمناطق اللوجستية والصناعات الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر.

ب- على المستوى الصحي:

1. افتتاح مستشفى رأس لفان في 23 أبريل 2020 والذي تصل طاقته الاستيعابية 400 سرير وتم تخصيص المستشفى الجديد لعلاج مصابي فيروس كورونا (كوفيد-19).
2. افتتاح مستشفى مسيعيد في أبريل 2020 والذي تصل طاقته الاستيعابية 400 سرير وتم تخصيص المستشفى الجديد لعلاج مصابي فيروس كورونا (كوفيد-19).
3. تشيد مستشفى عزل طبي ميداني يضم ثلاثة آلاف سرير ويجري الانتهاء من الأعمال المتبقية للوصول إلى سعة ثمانية آلاف وخمسمائة سرير.
4. تعاون مؤسسة حمد الطبية مع منظمة الصحة العالمية لوضع خطة لوقاية كبار السن من مخاطر فيروس كورونا (كوفيد-19)
5. توسيع نطاق خدمة أيصال الأدوية للمنازل.
6. توفير خدمات الاستشارات العاجلة عن بعد في 14 تخصصاً.
7. إطلاق خدمة إصدار الشهادات الطبية عن بعد.

ت- على المستوى التجاري:

1. تثبيت أسعار الحد الأقصى لبيع الخضروات والفواكه.
2. تثبيت أسعار الحد الأقصى لبيع منتجات الأسماك واللحوم.

3. توزيع الكمامات الطبية والمعقمات بأسعار رمزية في مراكز بيع المواد التموينية.

ج- على المستوى الاجتماعي:

1. إطلاق مبادرة "لبيه" والتي تقضي بقيام عدد من الشباب المتطوعين من مركز قطر للعمل التطوعي، بتوصيل المواد الأساسية الضرورية وغيرها من الاحتياجات اليومية لكبار السن وذلك وفقاً لكافة الإجراءات الاحترازية وتماشياً مع متطلبات الحجر الصحي التي أقرتها الدولة للوقاية من انتشار فايروس كورونا المستجد (كوفيد-19)
2. إطلاق مبادرة "سفطان كثارا " بالتعاون مع الهلال الأحمر القطري لتلبية احتياجات الأسر المتعففة والتي تقوم بتوزيع سلال غذائية من مختلف المواد التموينية ويتم توزيعها ضمن التدابير الوقائية والتي تضمن تطبيق نظام التباعد الاجتماعي.
3. إطلاق حملة "تعين ونعاون" لتوزيع الخضروات الطازجة يومياً على المحتاجين والمتضررين من جائحة فايروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

سادساً: مساهمة دولة قطر في الجهود الدولية لمكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19):

منذ تفشي الوباء كثفت دولة قطر جهودها في إطار التعاون الدولي لتقديم المساعدات العاجلة للدول المتضررة حيث قدمت دولة قطر عدد من المساعدات كالتالي:

أ. تمثلت المساعدات القطرية بنقل الأشخاص الذين تقطعت بهم السبل في البلدان الموبوءه إلى مواطنهم الأصلية بغض النظر عن جنسيتهم، و تم مراعاة الإجراءات الاحترازية في نقلهم عبر اسطول حديث مزود بأنظمة ترشيح الهواء العالي الكفاءة (HEPA) والذي يقضي على نسبة 99.97 % من الجسيمات الدقيقة المحمولة جواً مثل الفيروسات والبكتيريا لضمان سلامة الركاب والحد من انتشار الفايروس، كما تم تنظيم رحلات بالتعاون مع بعض الدول لإجلاء مواطنيهم من الدول الموبوءة كمساعدات إنسانية بلا مقابل في غالب الأحيان

ب. كما سخرت دولة قطر اسطول القوات الاميرية واسطولاً اخر ضخماً من طائرات الخطوط الجوية القطرية لتجهيز المستشفيات الميدانية الطارئة ونقل الامدادات الطبية والغذائية العاجلة في إطار دعم الجهود التي تبذلها الحكومات في جميع أنحاء العالم ومواجهة واحتواء تفشي وباء فيروس كورونا المستجد كوفيد 19، حيث بلغت إحصائيات الدعم كالتالي:

- بلغت قيمة المساعدات الإنسانية الحكومية العاجلة مايقارب 50 مليون دولار امريكي، توزعت على 32 دولة.
- تم إنشاء عدد 5 مستشفيات ميدانية.

- قدمت الدولة دعما ماليا بقيمة 150 مليون دولار امريكي لقطاع غزة جزء منها خصص لمكافحة الجائحة.
- بلغ مجموع وزن المساعدات الطبية العاجلة مايقارب 535 طن من الأجهزة الطبية والأقنعة الواقية ومستلزمات الكوادر الطبية .
- المساهمة بمبلغ 140 مليون دولارلدعم منظمات الرعاية الصحية المتعددة الأطراف التي تعمل على تطوير لقاحات أو التي تعمل على ضمان صمود الرعاية الصحية في الدول الأخرى.
- اعلن سمو امير البلاد مؤخراً خلال مؤتمر القمة العالمي للقاحات 2020 عن تعهد جديد من دولة قطر لتحالف "جافي " ب قيمة ٢٠ مليون دولار.
- تخصيص مبلغ 10 مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية(WHO).
- بلغت قيمة المساعدات الإنسانية غير الحكومية في دولة قطر مايقارب38.660 مليون دولار امريكي توزعت على 66 دولة.[2]

وذلك انطلاقا من واجب المسؤولية الدولية المشتركة ودعما للجهود الدولية المبذولة في سبيل وقف انتشار هذا الفيروس.

ت. المشاريع التنموية:

- صندوق الأردن الصحي للاجئين.
- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى UNRWA
- اللاجئين السوريين.
- دعم المختبرات لتطوير الأفكار المبتكرة للاستجابة لفايروس كورونا (كوفيد-19).

[2] مساعدات دولة قطر للدول الصديقة لمواجهة فايروس كورونا المستجد، إدارة التعاون الدولي، وزارة الخارجية، 2020.